

## على الخلاف

# سلامة نقلًا عن الحريري: لا ضرائب على المصارف!

**قبل اسبوع، طمان رئيس الحكومة سعد الحريري، الموظفين إلى ان إجراءات خفض العجز لن تكون على حسابهم وحساب رواتبهم وحقوقهم. وأمس نقل عنه حاكم مصرف لبنان طمانة للمصارف، إلى ان الزيادات الضريبية لن تشملها، وانها لن تكون حجرة على إقراض الدولة بفوائد منخفضة، ما يعني عملياً إعفاء المصارف من المشاركة في تحقك كلفة خفض عجز الموازنة**

لن يناقش مجلس الوزراء اليوم الموازنة العامة. لكن يتوقع ألا يغيب موضوع الإجراءات المالية المقترضة عن الجلسة التي يضم جدول أعمالها 38 بنداً عادياً. الرئيس ميشال عون موقفه واضح بضرورة نقل النقاش إلى المؤسسات الدستورية، أي إلى مجلس الوزراء. ولكن يدرك رئيس الحكومة أن الأمر لن يكون سهلاً، في حال عدم الاتفاق على الحد الأدنى من الأفكار المطروحة، قبل البدء بعرض المشروع على مجلس الوزراء. وعليه، يتوقع أن يبدا المجلس بتولي مسؤوليته بدءاً من الأسبوع المقبل، على قاعدة أساسية عنوانها تخفيض العجز من ما يساوي 11,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المئة، أي إلى المعدل الذي

**رئيس الحكومة: من غير الوارد إجبار المصارف على الاكتاب بصفر بالمنة فائدة**

**بري: المجلس النيابي سينصدم لاي طرح يستهدف ذوي الدخل المحدود**

كان متوقعا في العام الحالي، والذي طلب مؤتمر سيدر تخفيضه إلى 4 في المئة في غضون خمس سنوات. خفض العجز بنسبة نقطتين متويتين لن يكون صعباً، لكن تبقى الية التخفيض التي صار محسوما أن زيادة 5000 على البنزين وزيادة الضريبة على القيمة المضافة لن تكونا جزءاً منها. وإضافة إلى ذلك، أسهمت حركة الاعتراض النقابية والحزبية والإعلامية ببناء وزارة المالية ورئاسة الحكومة عن السير بحسم شامل على الرواتب بنسبة 15 في المئة. إلا ان الانتقال بالأفتراح

### بوصعبه الجنوب: B1 محتلة

من على مقربة من نقطة الـ B1 عند الحدود الجنوبية، رفع وزير الدفاع الياس بو صعب الصوت تجاه المارسات الإسرائيلية في تلك البقعة التي تمثل نقطة الحدود الأخيرة بين لبنان وفلسطين المحتلة عند شاطئ الناقورة، مؤكداً أنها محتلة العدو وضع الشريط الشائك خلفها. وقال: «المصلحة من التخلي عن كل نقاط القوة في ظل المفاوضات حول الحدود البحرية والنقط؟»، مشيراً إلى أن «هذا الملف سيكون محل بحث في القريب المناسب من دون أن نكشف أنفسنا أمام العدو». وقال بو صعب: «يفضل أهل المنطقة المقاومين والجيش، استطلعنا أن نبرهن للعدو الإسرائيلي أن لا دولة ولا أي جيش يمكنهما أن يحتلا لبنان وأن يبقىا فيه. وبالتالي، إن موقعنا القوي بفضل الانتصارات يجعلنا نفاوض من منطلق قوة لا ضعف.»
أضاف: «عندما يقوم لبنان ببناء دولة قوية واقتصاد قوي، يصبح الجيش القوة الوحيدة والأوسع انتشاراً على مختلف الحدود اللبنانية بعد خروج قوات اليونيفيل». وزار بو صعب برفقة قائد الجيش العماد جوزف عون، مقر قيادة جنوبي الليطاني في الجيش ومقر قيادة القوات الدولية في الناقورة، وعدداً من القري الحدودية، وصولاً إلى راشيا الفخار. وترافقت جولة بو صعب الجنوبية مع سجال بينه وبين نواب القوات اللبنانية، على خلفية كلامه عن دور الجيش والمقاومة والاستراتيجية الدفاعية. (الأخبار)

من الشمولية إلى حصر الحسم بالرواتب التي تفوق المليونين أو الثلاثة أو الأربعة أو الستة ملايين ليرة، هو اقتراح من شأنه أن يضرب المساواة، إضافة إلى ضربه لحقوق الموظفين الذين وصلت رواتبهم إلى هذه المستويات بعد عشرات السنوات من العمل في القطاع العام. وعلى الضفة الأخرى، برزت محاولة مصرفية، بقيادة حاكم مصرف لبنان، لتعديل دقة الاعتراض على الإجراءات المتوقعة في الموازنة، والتي يتردد أنها ستطاول بعضاً من أرباح المصارف.

وقالت مصادر مصرفية لـ«الأخبار» إن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أبلغ جمعية المصارف، أمس، أن رئيس الحكومة سعد الحريري أكد له أن «لن يكون هناك أي زيادة ضريبية على المصارف في موازنة عام 2019». جاء ذلك في اللقاء الشهري بين حاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وبين مجلس إدارة الجمعية.

ورد سلامة على سؤال رئيس الجمعية جوزف طريبه عن احتمال أن تُجبر المصارف على الاكتاب بهذه الضريبة بذريعة «الأزواج سندات خزينة بفائدة منخفضة، بالقول: «إنه أمر غير وارد»، متعهداً بالضغط من أجل إقرار موازنة تقوم على تخفيض الإنفاق، لا رفع الضرائب.

وإذا صح ما نقله سلامة عن الحريري، يكون الحريري قد أعلن موقفين متناقضين، الأول من مجلس النواب، وأشار فيه إلى أن «المصارف عليها مسؤولية ومستعدة لأن تتحمل وتساهم في تخفيض العجز»، والثاني للمصارف مطمئناً إليها، وأشار فيه إلى أنها «مستعدة وباتى موقف سلامة بعد المعلومات المتداولة عن تضمين مشروع الموازنة زيادة على ضريبة ربح الفوائد من 7% إلى 10%. والمعروف أن المصارف

## لبنانيان إضافيان على لائحة العقوبات الأميركية

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على كل من وائل بزي المقيم في بلجيكا، وحسن طباجة المقيم في لبنان، إضافة إلى شركات يملكها في بلجيكا وبريطانيا.

واعتبرت، في بيان، أنهما يشكّلان واجهة لأعمال تقوم بها والد الأول محمد بزي، وشقيق الثاني أدهم طباجة.

وكانت واشنطن قد أعلنت يوم الاثنين الماضي تخصيص مكافأة بقيمة 10 ملايين دولار، لقاء أي معلومات تساهم في عرقله تمويل «حزب الله»، محددة محمد بزي وأدهم طباجة، إضافة إلى علي شرارة، كمؤلّين للحزب.

نحو 1,1 مليار دولار في عام 2018، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 1,7 مليار دولار في هذا العام، في حال تطبيق زيادة معدل هذه الضريبة إلى 10% في الأشهر الستة الأخيرة. واللائق أن سلامة كان جازماً برفضه أي مساهمة للمصارف على غرار مساهمتها بعد مؤتمر باريس 2، عندما اكتتبت بنحو 3,7 مليارات دولار في سدات الدين بفائدة صفر.

وفي هذا السياق، أوضحت المصادر الوزارية أن مشروع وزير المال لا يتضمن بدوره أي إعادة هيكلة للذين العام، إذ ارتفعت خدمة الأرباح العام في عام 2019 إلى أكثر من 5,5 مليارات دولار، أو نحو 35% من مجمل الإنفاق العام، فيما خُفّضت بقية أبواب الإنفاق في الموازنة، ولا سيما الإنفاق الاستثماري.

إلى ذلك، ازادت جبهة الدفاع عن رواتب موظفي القطاع العام، في تهيئة موقعها الرافض للمسن برواتب صغار الموظفين. وأكد رئيس مجلس النواب نبيه بري، في لقاء الأربعاء النيابي، أن «لا استهداف على الإطلاق للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، والفئات المتوسطة، وكل ما يقال أو ينشر في هذا الصدد يندرج في إطار التنازلات»، وجدد التأكيد أن «المجلس النيابي خلال مناقشة الموازنة سيصدمي مثل هذه المصارف من زيادة الضريبة على ربح الفوائد، إلا أن مصادر وزارية مطلعة أوضحت لـ«الأخبار» أن مشروع الموازنة الذي رفعه وزير المال على حسن خليل في رئاسة مجلس الوزراء لا يتضمن مثل هذا الاستثناء.

والجديد بالإشارة أن قيمة إيرادات الضريبة على ربح الفوائد بلغت

### حسن علق

لم يعد مستغرباً التعامل مع لبنان كـ«ممسحة»، يمكن أي مجرم حرب ان يتحوّل إلى ضيف شرف، فتفتح له شاشات النقل المباشر، ويحتفي به كثيرون من أركان الطبقة الحاكمة ولو في اليوم التالي لارتكابه المجزرة. المجزرة حصلت فعلاً أول من أمس في أرض الجزيرة العربية، حيث نفّذ النظام إعداماً جماعياً لعشرات المواطنين. أحد هؤلاء ضُلب. عُلق على خشبية في ساحة عامة. في اليوم التالي للصلب، كان ممثل الرجل الذي صُلب أنساناً في بيروت، يحاضر في حقوق الإنسان. الحديث هنا ليس استعارة مجازية. ممثل الملك السعودي كان في فندق «فور سينز» أمس. قرب خليج مار جرجس في بيروت، «يشقلب» الصفحات على شاشنة ضخمة، وامامه جمع من السياسيين ورجال الدين والمال والأمن والإعلام، يبتسمون ويصفقون أحياناً. ممثل سلمان وابنه كان يتحدث، حرقياً، عن الأعمال الانسانية للملكة في بلاد العرب والمسلمين: في ميانمار، والعراق، وسوريا، وفلسطين، واليمن.

## تقرير

# وزير الاتصالات يخالف قرار مجلس الوزراء: تعديك عقد الخلوي

### إيلي المرزلي

لم يُنشر مجلس الوزراء، في قراره الصادر في 7 آذار الماضي، إلى أي تعديل في عقد إدارة شبكتي الخلوي، لا بل جرى التشديد، في الجلسة، على عدم الأخذ بالتعديلات التي أجراها الوزير جمال الجراح في فترة تصريف الأعمال، إلا ان وزير الاتصالات محمد شقير، تحطى القرار، معدلاً العقد مع الشركتين، ومسترشداً بتعديلات الوزير السابق نفسه!

وبحسب القرار الحكومي، جرى «تمديد عقدي التشغيل لمدة تنتهي في 2019/12/19 بذات الشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 65 تاريخ 17/12/19 (العقد الحالي)».

ويضاف هذا التمديد إلى سلسلة طويلة من التمديدات التي بدأت عام 2012، وتستنزف الخزينة العامة 17مليون دولار سنوياً، هو المبلغ الذي يُدفع لشركتي «أوراسكوم» و«زين» بدل إدارة شبكتي «ميك 1» و«ميك 2»، بالرغم من أن عدد موظفي الشركتين أقل من 10 موظفين، فيما الموظفون الباقون الذين يقارب عددهم الألفين، يتقاضون رواتبهم من الدولة، كجزء من المصاريف التشغيلية لـ«الفا» و«اتش» وهؤلاء يمكنهم الاستثمار في عملهم إذا قررت الدولة إدارة القطاع بنفسها. وهو أمر سبق أن اختبر، في عام 2008، بعد رحيل المديرية التنفيذية لشركة «فال ديني»، التي كانت تدير «ميك 1» و«الفا»، من دون إبلاغ الوزارة. وقد استمر الأمر على ما هو عليه لعدة أشهر، قبل إجراء مناقصة جديدة انتقلت بنتيجتها الإدارة إلى «أوراسكوم».

ذلك صار من الماضي، والوزارة لن تتسلم القطاع، لا اليوم ولا بعد ثلاث سنوات في الأساس. لم يضع وزير الاتصالات في طلبه إلى مجلس الوزراء سوى احتمال واحد هو التمديد، فحصل عليه، لكن المفاجأة كانت في التنفيذ. إذ لم يلتزم شقير بضمون القرار الذي يحصر مهمة الوزارة بتمديد عقدي

كان لليمن التصيب الأكبر من الاكاذيب. في اليمن، السعودية تهتم بالأطفال؛ في اليمن، السعودية تهتم بالنساء؛ في اليمن، السعودية تهتم بمكافحة تجنيد الأطفال؛ في اليمن السعودية تبذل جهوداً جبارة لتأمين الاستشفاء لاطفال مرضى...

لم يكن احد يتوقع أن يقف شخص واحد من الحضور، ليبتسم لمستشار سلمان بن عبدالعزيز، ويدير ظهره ويخرج، حتى «أضعف الإيمان هذا» ليس منتظراً من هؤلاء، لا تخيل ان يفعلها فؤاد السنبورة مثلاً. يمكن الجزم بأن كل متابعي الأخبار السياسية في كل دول العالم خارج الخليج، يدركون أن نظام آل سعود يدكر اليمن، ويحاصره، ويجوِّع اهله، ويقتل أطفاله، حتى من يوالون آل سعود، لأي سبب كان، يدركون ذلك. لكن يمكن أيضاً الجزم بأن السنبورة هو الوحيد في العالم الذي يصنِّق أكاذيب آل سعود عن أنفسهم، وتصديقه لهم ليس ناجماً عن نقص في الذكاء أو المعرفة. لا يتوقع احد منه ان يقول لا، ولو في سرّه، لممثل ولي الأمر.

المشكلة ليست في أصل استخدام عاصمتنا وقنواتنا التلفزيونية وسياسيينا كمظهر لنظام

بالمخالفة التي سبقه إليها الجراح، والتي طعن فيها أمام مجلس شورى الدولة، فجاء في قراره «... باستثناء البندين 6,9,4 و7,9,4»، اللذين أشار إلى إعتارهما مُلغيتين، مستبدلاً بهما نصين جديدين، يزيدان من صلاحيات الوزارة في إدارة الشركتين، ويمنعهما من صرف أي دولار من دون موافقة مسبقة. علماً أن

هذا النص غالباً ما يكون محط أنظار وزراء الاتصالات، لأهميته في صوغ العلاقة المالية بين الوزارة والمشغلين. التغيير الأول حصل في عام 2012، حين قرر الوزير نقولاً صحناوي نقل المصاريف التشغيلية إلى الدولة، على أن تحتاح كل نفقة تفوق الخمسين ألف دولار إلى موافقة الوزارة بعدها، عند الوزير بطرس حرب إلى زيادة قدرة الوزارة على التحكم بالمصاريف، فحصل على قرار وزاري بتخفيض السقف إلى 20 ألف دولار، قبل أن يلغي الجراح هذا السقف تماماً، ويسعى إلى التحكم بكل مصاريف الشركتين من دون إجازة حكومية وفي فترة تصريف الأعمال، فلم ينفذ قراره. وهذا هو شقير يستعيد ما بذاه الجراح بخلاف قرار مجلس الوزراء، الذي أقر تمديد العقد من دون تعديل وهو ما يُعدّ بمثابة تعطيل لأعمال الشركتين، إذ لم يترك لهما أي هامش للإدارة، بل تحولتاً إلى ساعي بري لتنفيذ قرارات الوزير.

وإذا كان التمديد قد قرن بإطلاق المناقصة لإدارة الشبكتين، فذلك يؤكد مرة جديدة أن لا سياسة حكومية للتعامل مع القطاع. فبعد سنوات طويلة من تمديد عقد الإدارة، تبقى الأمور على حالها، فلا الدولة تنفّذ القانون 431 الذي يفرض تخصيص الشركتين وتشكيل الهيئة الناظمة للقطاع، ولا هي تسترد الإدارة بنحو كامل. بل كل ما ذهبت إليه هو عقد جديد للإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر مرتين، مع تعديلات تتعلق من جديدة بالأكاف التشغيلية حيث تحدد الوزارة في دفتر الشروط الأولى نقل هذه الأكلاف إلى مسؤولية شركة الإدارة.

ومع إجراء هذه المناقصة، التي تسعي الوزارة إلى إبعادها عن إدارة المناقصات، تستعاد الملاحظات التي سبق أن رددت في عام 2015، والتي تشير إلى نية الوزارة إزاحة إحدى الشركتين المشغلتين حالياً، من خلال لوائح تقديم التاهيل، التي تؤدي لتفاني إلى إبعادها.